

حزب الوسط الجديد

تحت التأسيس

الشرف العام د. همام الدين خان
رئيس التحرير أ. هشام أبو زيد

الموقع الآن قيد التطوير

مرافعات د. العوا

[الصفحة الأولى](#)
[برنامج الحزب](#)
[عضوية الحزب](#)
[لائحة الحزب](#)
[المؤسسون](#)
[راسلنا](#)

برنامج حزب الوسط الجديد (تحت التأسيس) مايو 2009

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

يؤمن مؤسسو حزب الوسط الجديد أن الأوطان الحرة لا تملك ترف الاستغناء عن جهود أبنائها، ولا تستطيع إهمال رأي فريق منهم. ويعتقدون أن الأمة تكون أقوى عزما وأعظ عندما تتضافر جهود أبنائها وتتعدد اجتهاداتهم علي اختلافاتهم .

ومصر العزيزة أغلى على أبنائها وبناتها من أن يقعد عن المساهمة في إقالتها من عثرته؛ قادر على ذلك بالفكر والرأي والعمل السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

وقد شهدت مصر تحولات عميقة بفعل عوامل داخلية وخارجية. ويؤمن مؤسسو الحزب واجبههم الإسهام في توجيه هذه التحولات الوجهة الصحيحة الى تخدم جميع أبناء الأمة خ أن تدهورت من ناحية الأحوال الاقتصادية لأبناء الطبقتين الوسطى والفقيرة وازدادت الف الأغنياء والفقراء اتساعا صار يندر بالخطر وشهدت الحياة السياسية من ناحية أخرى تكا واضحا تزامن مع تراجع غير مسبوق في مكانة مصر الدولية والإقليمية.

ومصر لاتعيش في فراغ. فما يجري في العالم من تحولات كبرى من شأنه أن يؤثر تأثير على حاضرها ومستقبلها.

والوضع الحالي للعرب والمسلمين عموما يعكس أزمة حقيقية تتجلى في القابلية للاستعم المباشر وغير المباشر الناتج عن الوهن السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتعليمي. و الذي يغرى الطامعين ويدفعهم إلى التداعي علينا كما تتداعي الأكلة إلى قصعتها.

ورغم أن هناك اتجاها عالميا متناميا نحو الهيمنة والاستبداد والتعصب، فإن هناك أيضا وحركات اجتماعية شتى تزداد قوة حول العالم وتتحدى الطغيان بشتى صورته وتتنصر له والحرية والتأكيد على المشترك الإنساني العام.

ونحن، إذ ننحاز لتلك القوى التي تكافح من أجل العدل والحرية والسلام نجد أن مصر في أول لبناء الذات حتى تتمكن من الإسهام الفعال في الكفاح العالمي من أجل نظام دولي أك

← أفكار الوسط

- ❖ قالوا عن الوسط
- ❖ مقدمة د. المسيري
- ❖ مقالات أبو العلاماضي
- ❖ مرافعات د. العوا
- ❖ تأثرنا بأفكار هؤلاء

← تعريف بالوسط

- ❖ نبذة تاريخية
- ❖ برنامج الحزب
- ❖ لائحة الحزب
- ❖ المؤسسون
- ❖ أخبار الحزب
- ❖ بيانات الحزب
- ❖ فيلم وثائقي عن الوسط
- ❖ صوتيات ومرئيات

وإنسانية.

ومن هنا نؤمن نحن مؤسسو الوسط- بضرورة بلورة رؤية وطنية واضحة تستوعب متد الواقع المحلى والدولى وتكون قادرة على بناء النهضة المصرية الحقيقية التى هى أيضا الوحيد لاستعادة المكانة الدولية لمصر ولمواجهة الهيمنة الأجنبية.

ويرى المؤسسون أن النهوض بمصر وإخراجها من عثرتها أمر لا يمكن لتيار واحد أن يـ وانما هو عمل يحتاج إلى فكر الكل وجهدهم. ومن هنا، فهم يرفضون العمل السياسى الفـ الاستحواذ أو الاستئصال. ويؤمنون بأنهم ليسوا فى صراع ولا تصادم مع أى من التيارات الوطنية، وانما يقدمون الوسط باعتباره اجتهادا يطرح رؤية وطنية حضارية تمثل إسهام الحياة السياسية فى مصر ويهدف للبناء مع الآخرين من أجل خير الوطن ورفعته.

ويؤمن المؤسسون بأن مصر لديها ماتقدمه للعالم. فقد أضفت من روحها وشخصيتها كم حضاري ثري بعناصره المتعددة طابعا مميزا على الحضارة العربية الإسلامية، الأمر الـ جعلها صاحبة ثقافة ثرية أسهم فى صقلها أبنائها - مسلمون وأقباط- عبر العصور المخـ الحضارة العربية الإسلامية ذات النكهة المصرية المتميزة التى تتسم باعتدالها ووسطيتها جوهر الإسهام المصرى إذا ما نفضنا عنه الغبار ونجحنا فى أن نخلص مصر من الوهن والتراجع الذى تعاني منه فى الوقت الحاضر كي تواصل الخبرة المصرية التراكم عليـ من خلال النضال الوطنى لكل المصريين .

والوسطية من منظور وطنى حضارى تعنى - عند المؤسسين- أن مصر لن تنهض إلا بـ والحرية معا وليس بأحدهما دون الأخرى. والوسطية تعنى أيضا إن طريق البناء الذاتى على الثقة بالذات الوطنية والحضارية التعددية وينبع من قيم الحضارة العربية الإسلامية الطابع المصرى المتميز بخصوصيتها الثقافية المستمدة من المرجعيات التى ارتضاها الـ ونص عليها الدستور المصرى.

وعلى هدى ما تقدم، صاغ مؤسسو حزب الوسط الجديد المعالم الرئيسية لبرنامجهم. والـ لايتناول بالضرورة كل القضايا المهمة، وانما عنى أساسا بشرح رؤية المؤسسين وتوضـ منهجهم وأولوياتهم وخياراتهم الفكرية والسياسية، مقرونا بالقدر العملى المناسب من القـ

أولا - المحور السياسى

يؤمن المؤسسون بأن الإصلاح السياسى هو أحد المداخل المهمة للنهضة التى ننشدها والـ الضرورى لتحقيق المصلحة العامة.

ولأن الهدف الأساسى لأية عملية تنمية هو البشر فلا يمكن حدوث تلك التنمية دون حفظـ هؤلاء البشر وحقوقهم وحياتهم. ومن هنا يؤمن المؤسسون بأن إطلاق الحريات العامة ضرورى لتحقيق النهضة وهو مدخل لا غنى عنه لتفجير طاقات الإبداع والتفكير الخلاق أبناء أى مجتمع.

ورغم أن هدف أى إصلاح سياسى ودستورى هو المواطن المصرى المنوط به رفعة شـ فقد ثبت أيضا بالدليل الواقعى من تجارب دول أخرى أن غياب الديمقراطية يؤدى إلى ضـ الأوطان أو على أقل تقدير إلى وقوعها فى براثن التدخل الأجنبى الذى يتخذ من غياب الديمقراطية ذريعة لتحقيق مآربه الخاصة الدولية والإقليمية وهذا التدخل الأجنبى لا يراـ جميع الأحوال- خصوصية المجتمع المصرى، ولا يقيم وزنا لتاريخه السياسى ونضاله الـ والديمقراطى.

ومن هنا يرى المؤسسون أن إطلاق الحريات العامة وتحقيق الإصلاح السياسى والدستو

شأنه أن يزيد قوة المجتمع في مواجهة التحديات الخارجية ، التي تأتي في مقدمتها الهيمنة على مقدرات الشعوب والأوطان. كما أن إطلاق الحريات يؤدي إلى دعم الاستقرار، ويب المجتمع من التعرض لهزات وقلقل نتيجة استمرار الأوضاع الراهنة. ويؤكد المؤسسون التزامهم بالمبادئ والأسس التالية التي يؤمنون بأنها السبيل نحو النهض المنشودة:

1- الشعب مصدر جميع السلطات التي يجب الفصل بينها واستقلال كل منها عن الأخرى إطار من التوازن العام ، وهذا المبدأ يتضمن حق الشعب في أن يشرع لنفسه وبنفسه القو تحقق مصالحه .

2- المواطنة أساس العلاقة بين أفراد الشعب المصري، فلا يجوز التمييز بينهم بسبب الب: الجنس أو اللون أو العرق أو المكانة أو الثروة في جميع الحقوق والالتزامات وتولى المذ والولايات العامة بما في ذلك منصب رئاسة الجمهورية.

3- المساواة الكاملة بين المرأة والرجل في الأهلية السياسية ، والقانونية ؛ فالمعيار الوحيد المناصب والولايات العامة مثل القضاء ورئاسة الدولة هو الكفاءة والأهلية والقدرة على بمسؤوليات المنصب.

4- تأكيد حرية الاعتقاد الديني ، وحماية الحق في إقامة الشعائر الدينية بحرية للجميع.

5- احترام الكرامة الإنسانية وجميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاجتماعية والاقت والثقافية ، التي نصت عليها الشرائع السماوية والمواثيق الدولية .

6- احترام حق التداول السلمي للسلطة عبر الانتخاب الحر المباشر، ووجوب تحديد حد أقصى لشغل المواقع الأساسية في قمة السلطة السياسية.

7- التأكيد على مبدأ سيادة القانون.

8- إقرار التعددية الفكرية والسياسية والتأكيد على احترام حرية الصحافة والإعلام وإلغا المقيدة لهما.

9- تأكيد حرية الرأي والتعبير عنه والدعوة إليه . وتعتبر حرية تدفق المعلومات – بما في

التي تأتي عبر الشبكة الدولية للمعلومات- وإنشاء وسائل الإعلام وتملكها ضرورة لتحقيق

10- الحق في تشكيل الأحزاب السياسية والجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني كافة، ع

تكون الجهات الإدارية عوناً في أداء مهماتها. ولا يكون لأية جهة إدارية سلطة التدخل با

من هذا الحق أو تقليصه. وتكون السلطة القضائية المستقلة هي المرجع لتقرير ما هو مذ

للنظام العام والمقومات الأساسية للمجتمع والسلم والأمن الداخلي .

11- تفعيل مؤسسات الأمة من اتحادات ونقابات وجمعيات ونوادٍ وغيرها ، بما يعيد التو علاقة الدولة بالمجتمع المدني .

12- إقرار حق التظاهر والإضراب السلميين والاجتماعات العامة والدعوة إليها والمشار

13- التوسع في تولي المناصب بالانتخاب ، وخاصة المناصب ذات العلاقة المباشرة بج

المواطنين [عمد القرى - رؤساء الأحياء - المحافظون- رؤساء الجامعات- عمداء الكليات

إن تهيئة الأوضاع لتحقيق هذه المبادئ العامة يتطلب الإسراع في تطبيق مجموعة كبيرة

الإجراءات من أهمها:-

1- إلغاء جميع القوانين الاستثنائية والمحاکم الاستثنائية أو الخاصة ، ورفع حالة الطوار

البلاد ، وعدم العودة إليها إلا في حالات الحرب أو الكوارث الطبيعية وبمقدار ما تمليه ال

الناشئة عن أي منها وفق ما يراه ممثلو الشعب في المجالس النيابية، وتعديل القانون بما

فرض حالة الطوارئ، إن فرضت، بمناطق معينة وبأعمال محددة على سبيل الحصر.

2- تجريم الاعتقال السياسى وحظر حبس أصحاب الرأى والممارسات التى تنتهك حقوق

- الإنسان، ومعاقبة من يثبت اعتدائه علي تلك الحريات.
- 3- توفير الضمانات لنزاهة الانتخابات العامة بإنشاء هيئة مستقلة تختص بالإشراف على مراحل العملية الانتخابية دون أى تدخل من أى سلطة من سلطات الدولة والنص علي تجذير التزوير بشتي صورته واعتباره جناية مضره بأمن الوطن .
- 4- إطلاق حرية العمل الطلابي والنشاط الجامعي .
- 5- تعزيز آليات الشفافية والمحاسبة بما يحول دون ظهور الفساد فضلاً عن استشرائه.
- 6- توفير الضمانات اللازمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة للانتخابات المهنية وكذا العمالية
- 7- تحقيق استقلال القضاء استقلالاً تاماً عن السلطة التنفيذية على النحو الذي أكدته مؤتم القضاء وبياناتهم العديدة، وإنهاء سلطات وزارة العدل فى الشؤون القضائية وشئون القضا وبحيث لا يكون لأية جهة - سوى مجلس القضاء الأعلى - أي اختصاص يتعلق بالعمل ال تعيين القضاة أو ندمهم وإعارتهم أو توليتهم مناصب إشرافية، أو توزيع العمل عليهم أو رؤساء المحاكم الابتدائية أو الاستئنائية.
- 8- تحقيق الاستقلال المالي للسلطة القضائية بإدراج ميزانيتها رقمًا واحدًا مجملًا في ميز الدولة .
- 9- استعادة الضمانات القانونية بحيث لا يعامل العاملین بالدولة إلا بموجب القواعد القانوني والمحرة فى شأن مدة خدمتهم وترقياتهم ومنحهم مزايا الوظائف وتكليفهم بالمهام الوظي
- 10- تقليص السلطات الممنوحة فى الدستور لرئيس الجمهورية وتحديد حد أقصى لتوليه بفترةين مدة كل منهما أربع سنوات.

ثانيا: المحور الاقتصادي

يؤمن المؤسسون بأن مصر ليست بلدا فقيرا. فهى ثرية بترائها الفكرى والحضارى وغنى بمواردها المختلفة. ولعل أهم ماتملكه مصر من ثروات هو أبنائها. فهذه الثروة البشري منظور الحزب، هى عماد أية نهضة اقتصادية حقيقية وهى هدفها النهائى. والتجربة المد خير شاهد على ذلك، فقد ظلت مصر لسنوات طويلة- قبل كبوتها الأخيرة- مصدرة للخبر والكفاءات الفكرية والمهنية والحرفية لكل محيطها الإقليمى العربى والأفريقي.

ويرى المؤسسون أن النهضة الاقتصادية الحقيقية لن تحققها إلا عقول أبناء مصر وسواء ومن ثم فإن تلك النهضة مشروطة بالاستثمار الجاد فى البشر عبر محورين الأول هو ض الحياة الكريمة لهم والثانى هو تنمية ملكاتهم و صقل مهاراتهم وإطلاق مواهبهم لتحقيق ا وعلى ذلك يقدم المؤسسون فيما يلى مجموعة من المبادئ العامة والسياسات المقترحة لـ الاقتصادية المصرية. ونحن لانرسم سياستنا الاقتصادية فى فراغ. فهى من ناحية ترتبط وثيقا بقراءتنا لطبيعة الأزمات الاقتصادية التى تعانى منها مصر فى اللحظة الراهنة ، بيا من ناحية أخرى على علم الاقتصاد بل وعلى الاستفادة من التجارب المختلفة حول العالم التجربة المصرية ذاتها عبر العصور المختلفة.

بعبارة أخرى، فإننا نفرق بين المبادئ العامة للحزب وبين السياسات التى يتبناها. فالمبادئ تمثل رؤيتنا السياسية لإدارة الاقتصاد وهى ثابتة من زاوية تعبيرها عن الأولويات المص وجهة نظرنا. أما السياسات المقترحة فهى متغيرة بتغير الظروف الاقتصادية.

المبادئ العامة

أولاً. الهم الأساسى الذى يشغل المؤسسين هو البحث فى سبل النهوض بأبناء الطبقتين الو والفقيرة لأنهما تتحملان أعباء تزدى الأوضاع الاقتصادية فى مصر. والاهتمام بأولئك ال يمثلون الأغلبية من الشعب المصرى من الفقراء وأصحاب الدخول الثابتة والمتوسطة وه يتعارض مع حرية السوق ولا مع مصالح الرأسمالية الوطنية. فالهدف هو سد الفجوة بين والفقراء عبر رفع مستوى معيشة الفقراء وأبناء الطبقة الوسطى ودعم الخدمات المقدمة وإعادة الاعتبار للطبقة الوسطى واستعادتها إلى قلب المجال العام ويرى المؤسسون أن ا مسئولة عن حماية الثروات الخاصة التى تكونت فى إطار مشروع ومطالبة بتقديم الحواف المناسبة لأصحاب رءوس الأموال لاستثمارها فى مشروعات تنموية. وهى مسئولة بالدر نفسها عن تحقيق العدالة الاجتماعية وحماية الفئات الأضعف فى المجتمع من العوز والف ثانياً: دور الدولة: يؤمن المؤسسون بأن الحرية الاقتصادية هى أحد مفاتيح بناء النهضة ا المنشودة. ولكن البعض يتحدث عن اقتصاد السوق وكأنه يعنى الشئ نفسه فى كل بلدان ا بغض النظر عن ظروف كل دولة ومستوى تطورها الاقتصادي. فمصر تتساوى مع دوا كالولايات المتحدة وأخرى كالكونغو، فعلى هذه الدول الثلاث- رغم الاختلافات الواضحا اتباع السياسات والآليات نفسها. والأخطر من ذلك أن يتبنى البعض الآخر اقتصاد السوق تقليص دور الدولة إلى حد الدعوة لانسحابها شبه الكامل وتخليها عن أغلب مهامها. ويرفض المؤسسون كلا المنهجين فى التعامل مع السوق الحر لأنه لا ينافى فقط مايجمع كبار علماء الاقتصاد وانما يتجاهل أيضا ماثبت من خلال التجارب الاقتصادية حولنا. وه يرى المؤسسون أن الدولة منوط بها القيام بالمهام التى لايمكن للسوق القيام بها، وتتمثل ا أربعة.

1- وضع الرؤية السياسية التى تحكم عمل السوق، وهى الرؤية التى تحدد الإطار القيمى والأولويات السياسية. فبغير تلك الرؤية الحاكمة تصبح كل الغايات مباحة بغض النظر = أخلاقيتها أو إضرارها بالصالح العام. وتصبح كل الأهداف متساوية بغض النظر عن أثر السلبى على شرائح بعينها فى المجتمع. وتصبح أيضا كل الوسائل مشروعة مادامت تحق بغض النظر عن تأثيرها على نسيج المجتمع وقيمه.

2- تحقيق العدالة الاجتماعية. فالسوق لايمكنه أن يقوم بهذه المهمة وهو عاجز عن إحداد الاجتماعى اللازم لاحتفاظ المجتمع بعافيته وامتلاك أفراده للأمل الذى يشحن الهمم. والعد الاجتماعية هم رئيسى يشغل المؤسسين. وهى من وجهة نظرهم من أهم مكونات الاقتصاد السياسى للدولة وليست مجرد نوع من "الرعاية الاجتماعية". والعدالة الاجتماعية فى نظ المؤسسين ليست مشكلة توزيع وانما هى مسألة تتعلق بانخفاض مستوى معيشة قطاعات من أبناء مصر ومن ثم فإن العلاج يكمن فى النهوض بتلك الفئات.

3- حماية البيئة وهى عند المؤسسين هدف فى حد ذاته لا وسيلة من أجل تحقيق التنمية. وفق منظور الحزب مكلف بحماية البيئة والحفاظ عليها. والسوق لايمكنه القيام بهذه المهه يكن هناك دور للدولة فإن المشروعات الاقتصادية لا تأخذ فى اعتبارها عند حساب المك والخسارة التكلفة المتمثلة فى تدمير البيئة. وهى فى الواقع تكلفة باهظة يدفعها المجتمع ك إقامة البنية الأساسية وصيانتها المستمرة. والبنية الأساسية لا تشمل فقط المتعارف عا التحتية كالمرافق العامة وانما المقصود هو البنية الأساسية اللازمة لأى تطور اقتصادى وهو مايتضمن البنية التعليمية والتكنولوجية فضلا عن البحث العلمى. وفضلا عما تقدم، يتعين القول إنه فى لحظات الأزمات الكبرى يكون للدولة دور است

ينتهى بعد تجاوز الأزمة. وهو مافعلته مثلا الولايات المتحدة الأمريكية فى الثلاثينات مع الكساد العظيم حيث قامت الحكومة الفيدرالية بتبنى مجموعة من المشروعات والبرامج منها القضاء على البطالة ومساعدة الفئات الأكثر تضررا من الأزمة، وهو ما تكرر به بأشدة مختلفة لمواجهة الأزمة المالية التى عصفت بها مؤخرا.

ثالثا: رفع معدلات النمو لابد وأن يصاحبه ارتفاع محسوس فى مستوى المعيشة. ففى بلد مصر لا يمكن الاعتماد فقط على معدل النمو دليلا على التحسن الاقتصادى. ومن ثم، فإن التنمية الذى يتبناه المؤسسون يضم إلى جانب رفع معدل النمو إشباع الحاجات الأساسية، الغالبية العظمى من المواطنين والمتمثلة فى المأكل والملبس والسكن فضلا عن الصحة ومن المهم أن يصاحب العمل على رفع معدل النمو سعي مماثل لإيجاد فرص عمل تحقق الحد الأدنى المطلوب للحياة الكريمة.

رابعا: سوق المال: يرى المؤسسون أنه من الضرورى ترشيد السياسة النقدية عبر دعم الوطنية والتحكم فى مستوى الأسعار عند حدود مناسبة من خلال معالجة التضخم. وتلك مسئولية البنك المركزى التى يستطيع القيام بها عبر الاستخدام السليم للأدوات المالية المذمومة مثل سعر الفائدة وسعر الخصم. ومن هنا يرى المؤسسون أنه لا يمكن تحقيق سياسة نقدية وناجحة إلا إذا تمتع البنك المركزى باستقلالية تامة وحقيقية تحميه من تدخل الحكومة وتدخله على قراراته. والبنك المركزى باستقلاليته يستطيع أيضا الإسهام الجاد فى عملية التنمية الحوافز للبنوك لاتباع سياسات تحد من الإقراض الاستهلاكى وتوسع فى الإقراض الائتمانى ويرى المؤسسون ضرورة احتفاظ الدولة بملكية حصة مؤثرة فى القطاع المصرفى تتناس كل مرحلة مع درجة النمو الاقتصادى، بما يسمح بتوفير التمويل اللازم للصناعات والمشاريع الاستراتيجية التى تحجم البنوك الخاصة والأجنبية عن الانخراط فيها لأنها ليست مربحة تتطوى على مخاطرة.

أما فيما يتعلق بالبورصة، فيرى المؤسسون أنه من الأهمية بمكان توفير الأطر التشريعية والرقابية والمحاسبية اللازمة لدعم هذا السوق. ومن المهم أن تتسم المعاملات بأعلى درج الشفافية بحيث تتم كافة الممارسات الإدارية فى ظل تبنى مبدأ الحوكمة.

خامسا: دعم الاستثمار الخاص وتشجيعه: إن جذب الاستثمارات الحقيقية العينية لايتأتى إلا فى حالة الطوارئ وإيجاد مناخ مؤسسى وقضائى وتشريعى مستقر ويتسم بالشفافية. ويرى المؤسسون أن تشجيع الاستثمار لابد أن يتم فى إطار أولويات الخريطة الاستثمارية التى الرؤية السياسية وفق طبيعة المرحلة. كما يرون أن من واجب الدولة أن تسعى لتنفيذ تلك الأولويات عبر الحوافز لا عبر الحظر والمنع. فللدولة مثلا أن تقدم الحوافز للمشروعات الاستثمارية الانتاجية وتلك التى تقام فى الصعيد والأماكن النائية، بينما تقلصها فى حالة المشروعات الاستهلاكية. ولها مثلا أن تقدم حوافز أكبر للمشروعات ذات العمالة الكبيرة. تسهم فى حل مشكلة البطالة بينما تقلصها للحد الأدنى أو تمنعها بالنسبة للمشروعات التى على العمالة الأجنبية أو التى تتبنى أساليب تكنولوجية متطورة قليلة العمالة.

سادسا: التوازن القطاعى: يرى المؤسسون أن تحقيق النمو الاقتصادى الحقيقى الذى يقف على أرضية صلبة يقوم على تحقيق توازن فى النمو بين قطاعات الاقتصاد القومى المخرجات كالزراعة والصناعة والتشييد والخدمات لأن مثل هذا التوازن هو الذى يخلق قوة الاقتصاد الوطنى. ومن ثم يعطى المؤسسون أولوية كبرى لعلاج الخلل الراهن الذى انحسر فيه قد الصناعة والزراعة بشكل فادح. فقطاعا العقارات والخدمات على أهميتهما لايمكنهما ود النهوض بالاقتصاد المصرى.

سابعا: محورية قطاع الزراعة: يولى المؤسسون أهمية خاصة لقطاع الزراعة، ليس فقط

التاريخية بالنسبة لمصر ، وإنما أيضا بسبب المشكلات العديدة التي عانى منها في الفترة الأمر الذي يحتاج معه إلى علاج سريع.

وتقوم رؤية المؤسسين للنهوض بهذا القطاع على محاور خمسة رئيسية.

1- النهوض بالمزارعين: لا يمكن النهوض بقطاع الزراعة دون إعادة الاعتبار للفلاح وضممان الحياة الكريمة له ولأسرته. فالمعاناة التي يعيشها الفلاح هي جوهر أزمة الزرا المصرية بل هي المسؤولة أيضا عن الهجرة من الريف المصري إلى الحضر وخلق أحر العشوائيات حول المدن الكبرى خصوصا القاهرة. ومن هنا، يتحتم أن تقدم الدولة دعما للمزارعين، وهي مسألة لا تتناقض مع اقتصاد السوق ولكنها جوهرية بالنسبة لضممان القطاع الزراعية. لذلك، من المهم أن يتولى بنك التنمية والائتمان الزراعي توفير الأسمدة ميسرة وتوفير القروض للمزارعين بفوائد تصل إلى الحد الأدنى بدلا من الانشغال بتحقيق في ميزانية البنك.

2- حسن استغلال الموارد المائية: يعتبر الاستخدام الرشيد للموارد المائية المصرية من الحزب عموما وهو ما يعكس نفسه بصورة خاصة في رؤية الحزب في مجال الزراعة. المؤسسون أن هناك ضرورة لحملة شعبية كبرى لتوعية المواطنين بضرورة ترشيد است المياه عموما. أما في مجال الزراعة يرى المؤسسون ضرورة التوقف عن ري الدلتا بأ أسلوب الغمر واللجوء إلى أساليب الري الأخرى كالرش والتنقيط. هذا فضلا عن الاتجاه القصوى من المياه الجوفية في الري بدلا من نهر النيل كلما كان ذلك ممكنا.

3- المحافظة على الرقعة الزراعية: تتعرض الرقعة الزراعية في مصر للتآكل بسبب س التخطيط العمراني والتعديت المستمرة. ومن هنا يؤمن المؤسسون بضرورة تفعيل القواذ تجرم البناء على الأرض الزراعية أو الاعتداء عليها تحت أي مسمى. ومن الضروري مساحات جديدة للأرض الزراعية وعلى رأسها أرض سيناء والمنطقة المحيطة ببحيرة ذ

4- الاكتفاء الذاتي في الغذاء: يؤمن المؤسسون بأن تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء تتعلق بالأمن القومي المصري بشكل مباشر. ومن هنا يولى المؤسسون أهمية محورية لالاكتفاء الذاتي المصري من القمح، خصوصا وأنه من المحاصيل التي لا تستهلك مياه كما ويرى المؤسسون أيضا ضرورة تنمية الثروة السمكية والحيوانية والداجنة. أما بالنسبة للذ السمكية فلا يمكن تطويرها دون تفعيل قوانين البيئة بشكل صارم ، وتقديم الدعم الحكوم للعاملين في ذلك المجال. أما الثروة الحيوانية فيمكن تنميتها عبر تقديم الدعم اللازم فضلا المجال لمراع جديدة خصوصا في العوينات والمنطقة المحيطة ببحيرة ناصر. كما يرى المؤسسون أهمية تحقيق الاكتفاء الذاتي من الزيوت التي تستورد مصر الأغلبية الساحقة وذلك عبر زراعة الزيتون بالذات في أرض سيناء المؤهلة بشكل خاص لزراعته ثم تطو صناعة زيوته.

5- إعادة الاعتبار لإنتاج القطن: يتحتم أن تعود مصر لعرشها في مجال إنتاج القطن طو الذي طالما احتفظت في إنتاجه بمزية نسبية، ولا يجوز في الواقع أن ينهار الإنتاج المصد القطن تحت أي مسمى. ومن هنا يرى المؤسسون حتمية تغيير السياسات الحالية التي دف

المزارعين المصريين دفعا بعيدا عن زراعة القطن رغم خبرتهم الطويلة به. ومن المهم المزارعين عبر رفع ربحيتهم من زراعة القطن وليس العكس وعبر توفير الأسمدة والكت التي يحتاجونها بأسعار مناسبة.

ثامناً: دور المجتمع: لا يمكن للنهضة الاقتصادية أن تتحقق دون مجتمع حى يدعمها ويسبب إنجازها. وللمجتمع من وجهة نظر المؤسسين، مهام بالغة الأهمية فى دعم الاقتصاد القو نوجزها فيما يلى:

1- المجتمع هو المولد الرئيسى للأفكار ومن ثم يرى المؤسسون أن على الدولة بمؤسسا المختلفة أن تفتح على كل مؤسسات المجتمع الأهلى وتشجعها وتتعامل بجدية مع الأفكار والاقتراحات التى يقدمها المواطنون بشأن التطور الاقتصادى. ويؤمن المؤسسون بأن قد المجتمع على جذب الابتكارات وتشجيع القدرات الإبداعية لأبناء الوطن لايتأتى إلا فى م يسمح لتلك الأفكار أن تخرج إلى حيز التنفيذ. وعلى ذلك فإن تفعيل القوانين الخاصة بحق الملكية الفكرية تسهم ليس فقط فى تدفق الأفكار الإيجابية ذات القيمة المضافة ، بل يشجع على جذب الاستثمارات وتوطينها، خاصة المتقدم تكنولوجياً منها .

2- إطلاق حرية إنشاء الجمعيات الأهلية بشتى أنواعها من شأنه أن يؤدى إلى تفجير طاقة المجتمع وإسهامه فى إنشاء المشروعات التى توفر فرص العمل وتدعم المشاركة الشعبية المجال العام وتسهم فى تطوير الثقافة المدنية.

3- يجب تشجيع المؤسسات الأهلية التى تجمع أموال الزكاة على توجيهها ليس فقط للمؤا الخيرية وإنما أيضا لمشروعات تنمية.

تاسعاً: مصر والاقتصاد العالمى: مصر لا تعيش فى فراغ دولى وإنما تتأثر بالاقتصاد ال ويرى المؤسسون أن اتباع المبادئ السابق ذكرها يحسن من الشروط التى تتفاعل فيها م الاقتصاد العالمى. والمؤسسون ينتمون لذلك التيار الذى يزداد قوة حول العالم والذى يرو العولمة الاقتصادية الجارى صنعها من جانب القوى الكبرى عولمة غير عادلة. فهى تند للمشروعات العملاقة والنخب على حساب صغار المنتجين والشعوب فى الشمال والجنو الجنوب وحده. وهى نوع من العولمة يزيد الفجوة بين الأغنياء والفقراء. ولئن كان المؤد العولمة الاقتصادية من حيث المبدأ إلا أنهم مع الاتجاه الذى يعمل على فرض قيود تتعلق بضمانات حقوق العمال وصغار التجار والمنتجين فضلا عن حماية البيئة.

السياسات

1- علاقة التعليم بالاقتصاد: ما جاء فى رؤية الحزب ومبادئه العامة بشأن إدارة العملية الاقتصادية يعنى بالضرورة أن الاهتمام بتطوير التعليم يقع فى القلب من رؤيتنا الاقتصادية فلايمكن حدوث أية نهضة سياسية أو ثقافية أو اقتصادية دون اهتمام جدى بتطوير التعليم ويرفض المؤسسون أن توجه متطلبات السوق عملية تطوير مضمون التعليم. ذلك لأن ما السوق متغيرة باستمرار ومن ثم فإن الارتباط الوثيق بين النهضة الاقتصادية والتعليم انه الدور المهم الذى يلعبه التعليم فى زرع قيم بعينها هى التى تجعل الشباب فاعلا فى عمليا بل وقادرا على المنافسة بغض النظر عن تقلبات السوق. وأهم تلك القيم هى استقلالية الف والقدرة على التفكير النقدى والعمل بروح الفريق واحترام الوقت واتقان العمل. فتطوير الذى يأتى الحديث عنه لاحقا فى جزء مستقل من هذا البرنامج – لا يقتصر على الاهتمام التكنولوجيا الحديثة وتطوير المبانى والمعدات وإنما يتضمن وهو الأهم خلق جيل معتز بـ وعلى وعى بقدرات مصر وإمكاناتها ويمتلك من المهارات مايمكنه من المشاركة فى التنمية.

2- مكافحة الفساد: يعطى الحزب أولوية قصوى لمكافحة الفساد الذى صار هيكليا، وذلك

وسيلتين الأولى هي التفعيل الصارم لمبدأ سيادة القانون والثانية هي إعطاء كل صاحب ما يستحقه من أجر يحفظ كرامته ويغنيه عن غض الطرف عن انتهاك القانون ناهيك عن في انتهاكه لسد حاجاته الأساسية.

3- محاربة الفقر: رغم أن مصادر الزكاة والصدقات مقدرة ويجب تشجيعها، إلا أن محاربة الفقر هي إحدى أهم مسؤوليات الدولة في كل بلدان العالم بما فيها أعتى الراسد والفقر لا تكون معالجته عبر إعادة التوزيع. أو عبر زيادة متوسط الدخل الكلى للدولة واند برامج تنموية هدفها زيادة دخل الفقراء أنفسهم ودعم الخدمات المقدمة لهم.

ويدرك المؤسسون أننا إزاء نوع جديد من الفقر في العالم. فهو فقر لا يمكن فهمه إلا من طبيعة العولمة الجارى صنعها اليوم. فعلى سبيل المثال، فإن تركيز انتاج الغذاء في يدي محدود من الشركات العملاقة تحدد ما يتم انتاجه وتسيطر على بيعه وتتحكم في أسعاره اذ انتاج الغذاء مرهونا فقط بمنطق الربح والخسارة. وقد أدى ذلك لا فقط إلى إفلاس الملايين المزارعين الصغار حول العالم وانما إلى خلق أزمة غذائية في العالم كله. وقد ازدادت الأزمة مؤخرا بعد أن بدأت بعض الدول في استخدام الحبوب لإنتاج الوقود الحيوى لموا. الطاقة وهي جريمة في حق الإنسانية ينبغي مواجهتها دوليا. فضلا عما يؤدي إليه ذلك ، ملايين الأطنان من الحبوب في عملية انتاج الوقود، فإنه يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع أسد الغذائية الأخرى. بعبارة أخرى، فإننا إزاء فقر له أسباب محلية وعالمية في الوقت ذاته. ويعنى كل ذلك أن على الدولة أن تستخدم كل أدواتها من حوافز ضريبية وجمركية وغير الأدوات المالية والاقتصادية لمواجهة تلك التهديدات التى تنذر بتفاقم الأزمة الغذائية التى موضوع رغيغ العيش في مصر مجرد واحدة من تجلياتها.

وفضلا عن ذلك، فإن العولمة الجارى صنعها تروج لفكرة الإصلاح الاقتصادى الموجه التصدير وفق المزية النسبية، وهو توجه إذا لم يتم ضبطه يؤدي لمزيد من الإفقر. والمؤ وإن كانوا مع فتح أبواب الإنتاج والتصدير إلا أنهم يؤمنون بأن على الدولة أن تحدث- م الحوافز والإعفاءات- التوازن الدقيق بين إدارة العجلة الاقتصادية بهدف التصدير وبين الالحاجات الأساسية للمواطنين وخصوصا مايتعلق منها بالإنتاج الغذائى.

4- الحد الأدنى للأجور: إصدار قانون ملزم لكل من القطاعين العام والخاص بحد أدنى وربطه بمعدل التضخم والتعامل مع الفجوة الهائلة بين أعلى الأجور وأدناها في بعض المؤسسات.

5- دعم الرعاية الصحية: التعليم والصحة هما عماد النهضة الاقتصادية ومن ثم يتحتم تو الموارد اللازمة من الميزانية العامة للدولة لتغطية نفقات زيادة موازنة هذين البندين. وقد البرنامج جزءا خاصا لكل من هذين الموضوعين نظرا لأهميتهما.

6- التأمينات والمعاشات: يرى الحزب ضرورة فصل موازنة الرعاية الاجتماعية (إيراد عن الموازنة العامة للدولة ؛ حفاظاً على حقوق الفقراء ومحدودي الدخل . ويرفض المؤ بقوة محاولات ضم أموال التأمين والمعاشات إلى الموازنة العامة للدولة لأن استخدامها ل فى الموازنات العامة أو تقليص الدين العام من شأنه أن يعرض تلك الأموال للضياع وهو الذى يفاقم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية لايساعد فى حلها بل ويلقى بأعباء تلك المد على أجيال متتالية قادمة مع ربط الزيادة السنوية للمعاشات بقيمة معدل التضخم السنوي

7- منع الاحتكار: يرى المؤسسون أن الاحتكار جريمة ذات عواقب اقتصادية وخيمة تح النظم السياسية فى شتى أنحاء العالم. ولعل منع الاحتكار هو أكثر المجالات التى تختبر ، الالتزام بمبدأ سيادة القانون، ذلك أن المحتكر عادة ما يكون من أصحاب القوة والنفوذ. وه يرى المؤسسون ضرورة تفعيل قانون الاحتكار ضمانا لدعم العملية الاقتصادية. وفى سب

الكشف عن ظواهر الاحتكار المدمرة للاقتصاد والتوازن الاجتماعى ينبغى أن يكون جه الاحتكار جهازا قويا وتابعا لواحد من أجهزة الدولة ذات الاستقلالية مثل الجهاز المركزى للمحاسبات.

8- الضرائب: يرى المؤسسون أن المنظومة الضريبية هي أحد أهم عناصر السياسة الما الأداة التى تحقق التوازن بين دفع النمو الاقتصادى وتحقيق العدالة الاجتماعية. ومن هنا المؤسسون أن السياسة الضريبية لابد وأن تقوم قبل كل شئ على خلق مناخ من الثقة مع الممولين عبر تفعيل مبدأ سيادة القانون من ناحية ورسم سياسة ضريبية عادلة من ناحية ولايجوز أن تتحمل الفئات الأضعف فى المجتمع العبء نفسه الذى تتحمله الفئات الميسو ولذلك، يرى المؤسسون أن يتم رفع حد الإعفاء الضريبي بحيث يشمل متوسطي الدخل الضريبية تصاعدية على دخول الأفراد مع الإبقاء عليها متساوية على المشروعات الخاص تهدف لخلق الثقة بين الحكومة والممولين. ومن المهم أيضا أن تميز السياسة الضريبية بي المشروعات الانتاجية والاستهلاكية عبر الحوافز والإعفاءات المختلفة. ويرى المؤسسون المنظومة الضريبية على نحو يسعى لعلاج الخلل الشديد فى التركيز السكانى فى مصر. يتبنى الحزب مشروعا لخلق نظام ضريبي يختلف باختلاف المنطقة الجغرافية وهدفه تش الانتشار المتوازن فى كل مناطق الجمهورية.

9- حماية المستهلك: يرى المؤسسون أنه مع صدور القانون رقم 67 لسنة 2006 لحماية المستهلك، وإنشاء جهاز حماية المستهلك، صار واضحا أن العبرة الحقيقية هي مدى التد الفعلى لهذا القانون على أرض الواقع. ومن هنا يؤكد المؤسسون على أهمية إطلاق قوى الأهلى والسماح لها بالعمل فى إطار من الشرعية. فالمجتمع هو الرقيب الأهم على الإط القادر على حماية المستهلك.

10- مواجهة البطالة: تمثل أزمة البطالة مشكلة اقتصادية واجتماعية فى آن واحد. وتحتا المشكلة إلى مواجهة فى الأجلين القصير والطويل. أما فى الأجل القصير، فيتحتم على ال المشروعات المتوسطة والصغيرة والإسهام فى المشروعات متناهية الصغر. أما فى الأ المتوسط والقصير، فيتحتم على الدولة توسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطنى وذلك سياسى واقتصادى وتعليمى وتشريعى يشجع على نمو الاستثمارات الحقيقية العينية المد والأجنبية.

ثالثا: المحور الاجتماعى: التعليم والصحة

1- التعليم

يؤمن المؤسسون أن التعليم هو عصب النهضة وماء حياتها. ويرون أن المحنة التى تعيش ناتجة فى قسم كبير منها عن انهيار نظمها التعليمية والتربوية وما ترتب على ذلك من تر مذل فى مستوى المعرفة والكفاءة لدى القطاعات الأوسع من المجتمع.

فقد تحولت العملية التعليمية فى بلادنا إلى آلية يتم من خلالها التعامل مع الطلاب وكأنهم يتم تحميلها طوال العام بالمعلومات التى يتم تفريغها على أوراق الامتحان فى نهايته، وذ الإعداد لمتطلبات السوق. وهو زعم باطل ولايجوز أن يكون مدخلا لعملية التعليم، ذلك أهداف العملية التعليمية لابد أن ترتبط فى جوهرها بالمشروع الوطنى وبمتطلبات النهض وشروطها والتى على أساسهما تتحدد متطلبات السوق، هذا فضلا عن أن متطلبات السوق باستمرار فى عصر العولمة الذى نعيشه.

وقد أدى ذلك التحول إلى تفرغ العملية التعليمية من أى محتوى قيمى وحرص الشباب من مهاراتهم ومواهبهم.

ويستحيل تحقيق النهضة دون خروج التعليم من محنته ومن ثم يحتل التعليم لدى المؤسس قصى ويؤمنون بالحاجة إلى مراجعة شاملة لتوجهاته وإصلاح جذرى لكافة مكوناته. ويدرك المؤسسون أن تلك عملية طويلة الأجل لن تحدث بين ليلة وضحاها، وتحتاج إلى مستفيضة تستلهم باستمرار الجديد من تجارب الدول الأخرى وتستفيد من الخبرات المص كثيرة في هذا المجال.

ويقدم الحزب فيما يلى الرؤية التى تتبنى عليها تلك المراجعة من وجهة نظر مؤسسيه وبادئ ذى بدء، ينطلق المؤسسون من إيمانهم العميق بأن التعليم حق لكل مواطن على أر مصر وهو هدف فى حد ذاته لا فقط مجرد وسيلة للتوظيف أو الترقى الاجتماعى أو الوذ باحتياجات السوق. فإذا كان الإنسان المصرى هو هدف أية نهضة يصبح العلم قيمة عليا أحد الحقوق الأساسية.

ومن هذا المنطلق ولأن الأسس التى تقوم عليها المنظومة التعليمية والتربوية برمتها فى مراجعة جذرية، يرى المؤسسون أن الأمر يحتاج إلى حشد إمكانات الدولة بكل وزاراته وطاقت المجتمع بكل فئاته وعناصره. بعبارة أخرى، فقد بلغت أزمة التعليم مبلغا لايمكن تتولى إصلاحه وزارتا التعليم وحدهما دون تنسيق وتعاون وثيق مع كافة أجهزة الدولة فى غياب الدعم الواسع من جانب قطاعات المجتمع المختلفة.

ومن هنا، فإن تلك العملية الشاملة من الإصلاح لايمكن أن تتم دون التوصل إلى إجماع و حول أهدافها. لذلك يرى المؤسسون أن أية خطة مقترحة لتطوير التعليم – بما فيها تلك ال يقدمها الحزب هنا- لابد وأن يتم عرضها للنقاش المجتمعى واسع النطاق فى إطار يتسم ويسعى لتعديل تلك الخطة بناء على الرؤى المختلفة التى يتلقاها من المجتمع ويقوم فى ال بإعداد المجتمع لاستقبال التغيير والإقبال عليه ودعم أهدافه.

1- المحتوى القيمى

يؤمن المؤسسون بأهمية الاستفادة من خبرات الدول التى حققت نهضة تعليمية. لكن الجو الفنية والمنهجية التى يمكن الاستفادة منها فى تلك الخبرات لاتنهض وحدها بالتعليم. إذ أر بالقيم التى يبثها النظام التعليمى لايقل أهمية عن الجوانب التقنية والفنية فى إصلاح التعلي أن هناك مجموعة من القيم الإنسانية التى يمكن أن تشترك فى التركيز عليها المنظومة ال فى أكثر من دولة، إلا أن واقع كل دولة وطبيعة مشكلاتها قد يحتم التأكيد على قيم بعينها مرحلة ما. ثم أن لكل أمة حضارتها وتاريخها الذى يمكن أن يسهم فى بناء نهضتها.

وبناء على مشكلات مصر الراهنة فى مجال التعليم، يرى المؤسسون أن هناك مجموعة التى يتحتم أن يعنى التعليم بالتأكيد عليها وهى قيم الانتماء والجمال والعمل والعلم والمص العامة والمواطنة.

وتحتل قيمة الانتماء أهمية قصى فى العملية التعليمية المنشودة. فلا قيمة لتعليم لايدرك من نحن وماهى أهدافنا. والانتماء لمصر هو وحده الذى يغرس فى النشء الثقة بالذات ال ويسمح بالتفاعل الصحى مع العالم دون انسحاق أمام الأقوى ولا حساسية من الاستفادة ه خبرات الآخرين. ومن هنا يولى المؤسسون أهمية لدراسة التاريخ المصرى بكل مراحلها جادة نقدية تهدف إلى دعم الشخصية القومية المصرية المركبة ذات العناصر المتعددة، والاستمرارية الحضارية التى ربطت بين الحلقات التاريخية المتعاقبة فى تاريخ مصر . إعادة الاعتبار للغة العربية.

ولايمكن للنشء الاستفادة الحقيقية من المعارف المختلفة دون تنمية قيمة الجمال بمعناها

وهو ما يتطلب اهتماما بالفنون بكافة أنواعها من المسرح والشعر إلى الخطابة والخط... وبسبب الفساد والواسطة، انهارت قيمتا العلم والعمل الجاد. فقد صارت الشهادة العلمية لا نفسه هي الهدف ولم يعد العمل الجاد والإتقان والتميز والتفوق هو سبل الترقى في العقل المصرى.

وفضلا عن كل ذلك تراجعت قيمة المصلحة العامة وصارت المنافسة لا العمل بروح الف معيار النجاح، الأمر الذى أدى إلى تدهور فى الأداء بل وانهار أخلاقيات المنافسة وقيم ومن المهم للغاية أن يغرس النظام التعليمى قيم المواطنة لدى النشء، بما تعنيه من المسا وتكافؤ الفرص بين كل أبناء الوطن فضلا عن حقهم المشروع فى المشاركة الفعالة فى إ شئونه وإعادة اندماج المواطنين فى المجال العام / السياسى باعتباره المكان الطبيعى للفا المختلفين وليس الانكفاء/ العزل أو الارتداد لدوائر الانتماء الأولية .

ويرى المؤسسون أن تلك قيم لا بد من إعادة الاعتبار لها عبر العملية التعليمية بكل مراحلها ما لا يمكن حدوثه فقط من خلال المناهج الدراسية وانما من خلال إعادة الاعتبار للنشاط ا بكافة أنواعه، فى إطار سياسة متكاملة للتربية المدنية.

وينبغى للنظام التعليمى أن يؤكد على القيم التى اتسمت بها الحضارة العربية الإسلامية و عليها الشخصية المصرية طابعا مميزا. ولعل أهم هذه القيم هى تلك المتعلقة بالتكافل الاء والعلاقات الأسرية القوية والاحترام بالتحديد. وهى كلها قيم تعرضت للانحلال لأسباب لا بد من بذل الجهد الكافى لإعادة بنائها وتقويتها.

وهناك مجموعة من القيم السلبية التى تسربت للعقل الجمعى المصرى فى العقود الأخيرة تأثيرا بالغا على العملية التعليمية برمتها. فلا يمكن التقليل من أثر الاستهانة بقيمتى العلم و الحظ من شأن مهنة التدريس والنظرة الدونية للتعليم الفنى، هذا فضلا عن تحول التعليم تدر الربح. ويحتاج تطوير التعليم إلى مواجهة تلك القيم السلبية، وهو ما لا يتأتى إلا من خ توعية شاملة تعمل فيها أجهزة الدولة ومؤسساتها بالتنسيق العمدى لتكمل بعضها بعضا ب أن تضر كل منها بما تسعى الأخرى لتحقيقه. فلا يعقل مثلا أن يكون النظام التعليمى يهدف على قيمة العلم والعمل الجاد بينما يروج الإعلام لقيم الكسب السريع والاستهلاك وينشر مؤداها أن الحظ أساس الثروة.

2- دور الدولة

للدولة مسئولية أساسية فى مجال التعليم لا يجوز أن تتخلى الدولة عنها. ويرى المؤسسون الشعب المصرى قد اكتسب الحق فى التعليم العام. والحقوق الشعبىة لا يمكن التراجع عنها التلاعب بها. صحيح أن مجانية التعليم صارت تواجه مشكلات كبرى، إلا أن الحل يكون معالجة تلك المشكلات لا إلغاء المجانية التى هى الأمل الوحيد لملايين الأسر المصرية ه تعليم أبنائهم.

ورغم كل ما يقال فى هجاء مجانية التعليم فإن البيانات الرسمية تؤكد أن الإنفاق المصرى التعليم العام يظل محدودا للغاية بالمقارنة بالدول المتقدمة بل بالمقارنة بالكثير من الدول فى الوقت الذى تتفوق فيه مصر 129 دولار تقريبا على تعليم الفرد الواحد (وفق إحصاء 2002) تتفوق الولايات المتحدة 4763.4 دولارا وتتفوق السعودية 1337.6 دولارا وتونسر دولارا

والإنفاق على التعليم ليس من بين البنود التى يمكن أن ينطبق عليها مبدأ الخصخصة. فإن

على التعليم موجود حتى فى أعتى الدول الرأسمالية. بل أن إنفاق الولايات المتحدة - قلعه الرأسمالية- على التعليم العام يظل هو الأعلى بين كل الدول الصناعية الكبرى. ويرى المؤسسون ضرورة زيادة النسبة المخصصة للتعليم فى الميزانية العامة للدولة زي لتغطية كل البنود التى يحتاجها تطوير التعليم. وتتوزع تلك البنود بين إنشاء المدارس الج وصيانة المدارس القديمة وتجديد معاملها وورشها ومكاتبها فضلا عن زيادة الأموال اله لمرتبات المدرسين والإداريين العاملين فى مجال التعليم.

ويرى المؤسسون أن مشكلة التعليم فى مصر لا تتعلق بوجود أشكال مختلفة ومتوازية مر كالتعليم العام والخاص والأجنى والأزهرى، وانما المشكلة هى انسحاب الدولة وتجاهله المعايير العامة التى تحكم العملية التعليمية أيا كان نوع مقدم الخدمة التعليمية. فالدولة مس بالكامل عن انضباط العملية التعليمية وفرض معايير صارمة على الأداء والجودة وإيجاد فعالة للرقابة. فمن غير المعقول على سبيل المثال أن توجد على أرض مصر مدارس لا طلابها المصريون اللغة العربية ولايجوز ألا تخضع المناهج فى بعضها لأية رقابة. ومز المرفوض أيضا أن يتحول التعليم إلى سلعة هادفة للربح على حساب مستقبل مصر. ومز المؤسسون أن إصلاح العملية التعليمية يبدأ بوضع الدولة لمعايير قيمية وفنية يلتزم الكل ويعاقب من يحيد عنها. عندئذ فقط يمكن فتح الباب أمام كل أنواع التعليم السابق ذكرها ط التزمت بتلك المعايير.

3- التعليم ماقبل الجامعى

المناهج

فى عصر المعلومات، لم يعد من الممكن أن تقوم العملية التعليمية على تلقين المعلومات يكون معيار نجاح الطالب هو مدى قدرته على سردها. لذلك فإن مناهج التعليم المصرية حاجة إلى إعادة نظر شاملة هدفها ليس تلقين المعلومات وانما تعليم النشء كيفية تحديد م من المعلومات ثم كيفية الحصول عليها وتدريبه على اختبار مصداقية المصادر، ثم كيفية المعلومات وتصنيفها بشكل نقدى خلاق وبمنهج مقارن يسمح بالاستفادة منها ويضمن تد التعليم إلى عملية حياتية مستمرة لاتنتهى عند سور المدرسة والجامعة. ولايكفى تدريب ا على البحث عن الإجابة عن أسئلة تطرح عليهم وانما يتحتم أيضا تدريبهم على طرح الأ، الصحيحة وتنمية قدراتهم على التمييز بين الأهم والمهم والهامشى فيما يتعرضون له من وموضوعات.

والدروس الخصوصية آفة لها أسباب متعددة، منها بالقطع الأوضاع البائسة للمعلم، وازد الفصول ولكنها ناتجة أيضا عن منهج فكرى يعتبر أن المنهج الدراسى يقدم للطالب "الحا المطلقة" الأمر الذى يعنى بالضرورة أن هناك "إجابة نموذجية واحدة". بعبارة أخرى، إ معيار النجاح هو القدرة على إعمال العقل والتفكير النقدى، انتفى أصلا الغرض من الدر الخصوصية لأنه يقوض العملة التى يتم تداولها فى تلك التجارة.

وبناء على الأهداف السابق ذكرها، يمكن تحديد منظومة من القيم والمهارات المطلوب تا كل مرحلة تعليمية فضلا عن مجموعة من الموضوعات الواجب طرحها ومناقشتها من الطلاب، ثم يفتح الباب أمام مؤسسات المجتمع المدنى للتنافس على تقديم مشروعات مخا للمناهج وهى التى يتم تقييمها والموافقة على المقبول منها من جانب الجهات المعنية. بعج أخرى، يرى الحزب ضرورة فتح الباب لتعدد المناهج وتووعها طالما توافرت فيها الش السابى ذكرها، وهو مايشجع الابتكار ويساعد فى القضاء على منظومة الإجابة النموذجى الواحدة.

ويتضمن المنهج الدراسى لا فقط الكتاب المدرسى وانما يظل الكتاب أحد عناصر المنهج

جانب النشاط المدرسى الذى تقلص بشكل كبير والذى سوف يأتى ذكره لاحقا. وتتطلب تلك الرؤية للمناهج تغييرا بالضرورة فى نظام التقييم القائم بالأساس على الامتد التحريرى، والذى يكون وحده الفيصل خاصة فى الشهادات العامة بالمقارنة بسنوات النق المؤسسون ضرورة الجمع بين نظام الامتحان التحريرى وغيره من النظم مثل اختبارات المهارات فضلا عن تقييم أداء الطالب فى مختلف أوجه النشاط المدرسى والخدمة الاجته ولعل النشاط الطلابى هو أحد المفاتيح الرئيسية للوصول للنهضة التعليمية المنشودة. ومز يولى المؤسسون أهمية للتعامل بجدية مع الأنشطة الطلابية فهى التى يمكن من خلالها للا اكتساب المهارات الحياتية والتعرف بصدق على قضايا مجتمعهم والتفاعل معها. وهى أ المفتاح الذى يمكن من خلاله اكتشاف المواهب والقدرات الخاصة.

ومن أهم الأنشطة الواجب العناية بها تلك التى تدرّب الطلاب على التعبير عن الرأى بشد ووضوح وتلك التى تدرّبهم على المشاركة السياسية والعمل بروح الفريق. ولا يقل أهمية الأنشطة الهادفة إلى تعريف الطلاب بالبيئة المحيطة بالمدرسة (أو الجامعة) وخدمتها وم قضاياها ومشكلاتها.

ولايتأتى كل ذلك إلا بتبنى مشروع اليوم الدراسى الكامل. وهو الذى يرتبط ارتباطا وثيقا على زيادة عدد المدارس وتقليص عدد الطلاب فى الفصول والتخلص تدريجيا من العمل الفترات الذى يحد من ساعات وجود الطلاب بالمدارس.

المدرس

يؤمن المؤسسون بأن أحد القضايا الأكثر إلحاحا هى مسألة إعادة الاعتبار إلى مهنة التدر كل الدول التى تبنت إصلاحا تعليميا ناجحا تمت العناية الفائقة بالمدرس. ومن هنا يرى المؤسسون أن هناك ضرورة قصوى لإعادة تشكيل الثقافة المصرية فيما يتعلق بمهنة التدر وهى مهمة للدولة دور فيها عبر استخدام أدواتها المختلفة. فكما تم تشكيل الوعى المصر مرحلة تاريخية سابقة على نحو صار فيه المهندس والطبيب يحتلان قمة الهرم المهنى فى الجمعى، أن الأوان لإعادة تشكيل الوعى إيجابيا فى اتجاه المدرس. ويمكن للدولة على « المثال أن تحول كليات التربية إلى كليات القمة فى التنسيق للجامعات، فضلا عن رفع أجد المدرسين على نحو يجعل المهنة نفسها مجزية تحفز الأجيال الجديدة على الرغبة فى مه بعبارة أخرى، فى ظل محنة التعليم الحالية لايكفى فى الواقع الكادر الخاص، إذ ينبغى ر ميزانية تسمح بإعادة نظر شاملة لمهنة التدريس من حيث الأجور والتدريب. فالتعليم يعاذ تمس الأمن القومى المصرى ذاته وليس أقل من تخصيص ميزانية استثنائية لإنقاذه لتطو المدرسة

يستحيل فى ظل الإعداد الضخمة للتلاميذ فى الفصول توقع تحقيق أى إنجاز تعليمى. فلا قادر على إعطاء الانتباه الواجب لستين تلميذا فى ثلاثين دقيقة ولا الطالب قادر على الاس وسط تلك الضوضاء. والعدد يودى فى حد ذاته إلى الميل للتلقين لا تنمية المواهب والقدر العقلية لأنه يستحيل على المدرس أن يناقش الطلاب، ناهيك عن أن يعرف ملكاتهم فى ظ المناخ المزدهم.

ومن هنا، لابد من وضع خطة للتوسع فى المدى المتوسط فى أعداد الفصول.

التعليم الفنى

تتجلى أزمة التعليم الفنى فى التناقض الذى يتجسد فى الواقع الذى تعيشه مصر. ففى حين الاحصاءات الرسمية إلى أن التعليم الثانوى الفنى يستقطب فى المتوسط ثلثى الطلاب بينه يلتحق بالتعليم الثانوى العام سوى الثلث فقط، تعانى مصر من نقص الكفاءات الفنية وانهب مستوى الأداء لدى الفنيين عموما. ومشكلة التعليم الفنى ذات أبعاد متعددة. فالالتحاق به لا

بالضرورة عن ميول الطالب بقدر ما يكون نتيجة عجزه عن الالتحاق بالثانوى العام. ومز أخرى تعاني المدارس الفنية من نقص فى الموارد و فقر فى المعامل والورش الملحقة به تجديدها، هذا فضلا عن إهمال العناية بالمدرس.

ويرى مؤسسو الحزب ضرورة العناية بالتعليم الفنى حيث تعاني كل فروع من انخفاض الأداء وتدهور التكوين المهارى للطلاب. فضلا عن ذلك فإنه من المهم السعى لإحداث التوازن فى الالتحاق بأنواعه المختلفة - التجارى والصناعى والزراعى. فالتعليم الزراعى من انحسار واضح فى عدد الملتحقين به لصالح التعليم التجارى والصناعى.

4- التعليم الجامعى

يبدأ تطوير التعليم الجامعى بإعادة الاعتبار إلى مفهوم الجامعة أصلا وإحيائه. فالجامعة المجتمعات ليست فقط مؤسسة تعليمية وتربوية وانما هى أيضا معقل الفكر والرأى الحر البحث العلمى الذى يسهم فى نهضة المجتمع.

والدور الرئيسى للجامعة هو فتح آفاق المستقبل للأجيال الشابة عبر تلقى المعارف المذ على أسس علمية ومنهجية سليمة وتدريبهم على التفكير الحر وعلى المشاركة فى حل قد وطنهم.

ومن هنا يصبح المفتاح الأول لإصلاح التعليم الجامعى هو تحرير الجامعة من كل القيود المفروضة على حرية الفكر. ويتحتم تشجيع الطلاب على التفكير بحرية وممارسة حرية لا فقط داخل قاعات الدرس وانما فى كل الأنشطة الجامعية على اختلافها.

والمفتاح الثانى لتطوير التعليم العالى يتمثل فى إعادة الاعتبار لعضو هيئة التدريس على يمكنه من العطاء. فمن الضرورى أن تتوفر الميزانية التى تسمح لعضو هيئة التدريس بأ يتقاضى مرتبا يضمن له الحياة الكريمة ويمكنه من التفرغ الكامل لدوره فى الجامعة. هذ عن ضرورة توفير الموارد المالية والتقنية والإدارية التى تمكنه من توزيع وقته بين طلا وبحوثه العلمية. فانقطاع الأستاذ الجامعى عن البحث العلمى يحد من تطوره الأكاديمى ب بالضرورة سلبا على طلابه. ب

ولايمانع الحزب من إنشاء الجامعات الخاصة التى تلتزم بالمعايير التى تضعها الدولة وه المعايير التى يرى المؤسسون أن تتضمن مايلى

- اكتمال العناصر الأساسية للعملية التعليمية من حيث المنشآت والمباني والبرامج الدراس والخدمات الأكاديمية كالمعامل والمكتبات، فضلا عن وجود هيئة تدريس متخصصة ومذ - الالتزام الكامل بالمعايير الأكاديمية المتعارف عليها سواء فى مجريات العملية التعليمية فى شروط القبول ومستوى المناهج ونوعيتها ومعايير منح الشهادات العلمية.

- التميز من حيث التخصصات التى توفرها الجامعة الخاصة، بمعنى أن تقدم كل جامعة ضمن أوراقها مشروعا يتضمن توفيرها لتخصصات علمية لاتقدمها الجامعات العامة أو من الجامعات الخاصة، الأمر الذى يضمن ألا تتحول الجامعات الخاصة إلى باب خلفى ل على الشهادة الجامعية لمن لم تقبلهم الجامعات العامة بسبب تدنى مستواهم العلمى.

5- مكافحة الأمية

رغم الجهود التى بذلت منذ الخمسينات من القرن الماضى، لم تنجح مصر فى القضاء ع الأمية، الأمر الذى يجعل هذه القضية تنصدر أولويات النهوض بالتعليم. وفى هذا السياق تبنى حملة قومية تستغرق فترة تتراوح بين 5 وعشرة سنوات يتم فيها الاستعانة بخريجو الجامعات والمعاهد العليا الذين يبحثون عن عمل لمدة عام أو عامين للمشاركة فى محو وذلك مقابل أجر معقول يزداد وفق استعداد الخريج للانتقال إلى المناطق النائية والأكثر وتتضمن الحملة القومية برنامجا لمكافحة التسرب من التعليم عبر تعميم الوجبات الغذائية

نظام اليوم الكامل حتى يتسنى إيجاد الوقت للتدريب على الحرف إلى جانب حصص التعه الأساسية ، وهو الأمر الذى يقلل من رغبة الأهل فى إخراج أولادهم من التعليم بسبب الالاقتصادية. ومن المهم للغاية أن تشمل تلك الحملة القومية برنامجا مخصصا لمواجهة الالاخاص بالفتيات يقوم على التوعية بأهمية تعليمهن ويضع منظومة من الحوافز خصوص الريف والمناطق الفقيرة لتعليم الفتيات كالحصول على مزايا عينية أو غذائية للأسر. وير المؤسسون أنه لا بد من تحديد مدى زمنى لإعلان مصر خالية من الأمية وفق معايير وم دقيقة يضعها الخبراء المختصون فى هذا المجال.

2-الرعاية الصحية

عند معالجة أية مشكلة يكون التشخيص الدقيق هو أهم مفاتيح التوصل إلى حل لها، ذلك التشخيص الخاطئ يؤدي بالضرورة لتعقيد المشكلة. ويصدق ذلك على توجهات الحكوما تطوير نظام التأمين الصحى. فالرؤية التى تقدمها الحكومة والمنهج الحاكم لها يعالجان ه ليست موجودة أصلا فى مصر بينما تظل أغلب المشكلات الحقيقية بلا حل الأمر الذى ي تلك المشكلات ويؤدى لتفاقمها. فالعلاج الخاطئ لا يؤدي فقط للإضرار بصحة "المريض يؤدي أيضا إلى خلق أعراض جانبية نحن فى غنى عنها.

فالرؤية المطروحة تقوم فى جوهرها على منهج الفصل بين الممول ومقدم الخدمة. "فالتأمين الصحى" هى "الممول" الذى يجمع الاشتراكات وغيرها من موارد تمويل التأمين الصحى، ومهمتها الأساسية هى التعاقد مع مقدمى الخدمة الذين يتقاضون من الهيئة مقاب توفيرهم الخدمة للمواطنين.

ومنهج الفصل بين الممول ومقدم الخدمة متبع فى عدد من الدول الغربية التى تعانى من عظيم فى تكاليف العلاج يفوق مايمكن أن تفى به ميزانية التأمين الصحى. غير أن هذه الالمشكلة التى تعانى منها الرعاية الصحية فى مصر! صحيح أن مشكلات الرعاية الصحى مصر كثيرة ومعقدة لكن ليس من بينها فى الواقع ارتفاع التكاليف على نحو يعرض صنا التأمين الصحى للإفلاس!

أما ماتعانيه الرعاية الصحية فى مصر فهو يتمثل فى انهيار الخدمات الصحية المقدمة الالتأمين الصحى خصوصا للفقراء، وغياب الحد الأدنى من الرعاية الصحية فى المستشفيات العامة. وتتمثل أزمة الرعاية الصحية أيضا فى ارتفاع مذهب فى أسعار الأدوية على نحو منه الطبقة الوسطى والدنيا. وإضافة لكل ذلك هناك نقص واضح فى نسبة الممرضين إلى السكان وإلى مجموع الأطباء فضلا عن انهيار فى مستوى كفاءة كل أطراف الفريق الط (الطبيب- الممرض- التقنيون من مستخدمى الأجهزة الطبية- المستشفى)

بعبارة أخرى فإن المنهج الحكومى يعالج مشكلة للرعاية الصحية لاتعانى منها مصر ولا المشكلات القائمة. فهو منهج يفترض أن خفض التكاليف سوف يتحقق لأن الممول يضع للإففاق يلزم به مقدم الخدمة. ولأن مقدم الخدمة يتنافس مع غيره على التعاقد مع الهيئة ف المنافسة ستؤدى بدورها لرفع الجودة فيتحقق هدفان معا خفض التكلفة ورفع الجودة لكن أحد العيوب المعروفة لهذا المنهج هو أنه فى سعيه لخفض التكاليف يؤدي لانهيار الالصحية وليس العكس. فلأن هذا النظام يدار وفق عقلية السوق فإن الممول حين يضع سد

يمكن أن ينفقه مقدم الخدمة لعلاج المنتفع ويلزمه به فإنه يدفعه لأن يسعى -حتى يحقق لنا هامشا من الربح -إلى تقليل الخدمات التي يقدمها للمشارك إلى حدها الأدنى. فقد يكون الـ مثلا في عقاير أو إجراء عملية جراحية تلتهم كل المبلغ المخصص لعلاج ذلك المريض قليلا فيقرر مقدم الخدمة بمنطق السوق علاجا أقل تكلفة يحقق نصف النتيجة العلاجية حذ من هامش ربحه. فبدلا من أن يكون القرار طبيا فإنه يتحول إلى قرار اقتصادي ويتحول إلى سلعة.

بعبارة أخرى، يؤدي تبني هذا المنهج إلى تخفيض تكاليف التأمين الصحي التي لم تكن هـ المشكلة أصلا ويفاقم من أزمة الجودة - التي هي إحدى المشكلات- عبر إضافة اعتبارا المكسب إليها.

وبناء على ماتقدم، يرفض المؤسسون الرؤية الحكومية ويتبنون رؤية مختلفة نوجزها فيـ إن الإنسان هو الثروة الأولى التي تمتلكها مصر. غير أنه لايجوز أن نتوقع من الإنسان أن يسهم بشكل فاعل في تحقيق التنمية ولا القيام بواجباته دون أن يحصل على حقوقه الأ التي تضمن له حياة كريمة من ناحية وتمكنه من العطاء من ناحية أخرى. ويقع الحق في والرعاية الصحية- كما سبقت الإشارة- في القلب من تلك الحقوق الأساسية غير القابلة لا ومن هنا يتحتم أن تمتد مظلة التأمين الصحي لتشمل كل مواطن مصري وهو مايعنى بالـ أن يكون التأمين الصحي إجباريا، بمعنى أن يشترك فيه كل المواطنين، الأصحاء والمرء السواء.

ولايمكن تحقيق هذا الهدف إلا من خلال دور الدولة. فآليات السوق لايمكنها القيام بهذه الـ اعتبارات السوق من شأنها أن تحرم أصحاب الأمراض المزمنة ممن لايملكون تأمينا ص الحصول على مثل ذلك التأمين. ولايمكن لآليات السوق أيضا أن تجبر الأصحاء على الـ في التأمين الصحي. واشتراك الأصحاء شرط ضروري للتكافل الذي هو جوهر أية عملـ الاجتماعي. وعلى ذلك فإن التأمين الإجباري فضلا عن أنه يمثل استثمارا في البشر له ه إيجابى على عملية التنمية برمتها فهو أيضا أهم سبل خفض الإنفاق على الرعاية الصحيـ ومن هنا يرى المؤسسون ضرورة مد مظلة التأمين لتشمل كل مواطن في مصر وذلك - صاحب العمل بتوفير التأمين الصحي لعامليه عبر النظام المتعارف عليه والقائم على حد يدفعها العامل وحصه يدفعها صاحب العمل، ودعم البرنامج الصحي الحكومي ومد مظلة العاملين بالأجر اليومي والعاطلين عن العمل الذين يدفعون اشتراكات رمزية عند طلب الـ وفي بلد يعيش أكثر من ثلث سكانه تحت خط الفقر، ليس لنا أن نحلم بنهضة تنموية حقيقيـ بشر أصحاء قادرين على العطاء. ومعنى ذلك أنه يتحتم رفع النسبة المخصصة للرعاية في الموازنة العامة للدولة وليس خفضها بشكل مطرد كما هو الحال في الوقت الراهن. و يوجه الإنفاق العام إلى القنوات التالية على أن يراعى فيه عدالة التوزيع على المناطق الـ المختلفة.

1- دعم الرعاية الصحية الأولية الأساسية والوقائية خصوصا في المناطق العشوائية والف فضلا عن الريف.

2- إعادة الاعتبار لوظيفة الممارس العام. فيمكن الاستثمار في جيوش شباب الأطباء الذب البطالة عبر رفع أجورهم بشكل معقول وتشجيعهم على مهنة الممارس العام في الوحدات والمستوصفات في كل بقاع الجمهورية.

3- تطوير المستشفيات العامة ومستشفيات التأمين الصحي وتمويلها.

4- زيادة عدد معاهد التمريض والعمل على إعادة الاعتبار لتلك المهنة في الثقافة العامة

- عن رفع أجور المنتمين للمهنة، بما يضمن لهم حياة كريمة.
- 5- الاهتمام برفع كفاءة التقنيين وفنى الأجهزة الطبية وتوجيه جزء من الميزانية لذلك ال
- 6- تقديم الدعم لشركات الأدوية المصرية وتشجيع البحث العلمى فى مجال الدواء فى مد لايحوز مع تزايد نسبة الفقر بين المواطنين أن يتم خصخصة قطاع حيوى كقطاع الدواء الباب على مصراعيه أمام شركات الأدوية الأجنبية العملاقة دون أن يكون هناك على الا مصرى معقول التكلفة يلجأ إليه محدودو الدخل وهو ما لا يتأتى دون توفير الدعم المالى ال لشركات الأدوية المصرية حتى تستطيع البقاء فى السوق.
- 7- الاهتمام بتطوير أداء قطاع الإسعاف بكافة عناصره وأقسام الطوارئ بالمستشفيات ال فضلا عن إصدار تشريع يضع أمام المستشفيات الخاصة بديلين للاختيار بينهما إما علا: الطوارئ التى ترد إليها بغض النظر عن قدرة المريض على دفع التكلفة، وبين دفع ضر القانون نسبتها عن كل حالة ترفض المستشفى استقبالها.

رابعاً : في الثقافة والفنون

الثقافة والهوية

يرى المؤسسون أن غياب " مفهوم الهوية الثقافية المصرية " عن معظم المشروعات والإد والتنمية كان عاملاً رئيسياً من عوامل إخفاق هذه المشروعات . وإذا كان البعض يفترده الهوية دائرة واحدة مغلقة ، فإن المؤسسين يرون هذا التوجه من قبيل الفهم المجتزأ والمذ ولهذا فإن المؤسسين يرون أن الانتماء للدائرة الحضارية العربية / الإسلامية لا يعني اس المكون القبلي من الثقافة المصرية ، ويؤكدون على أن الوعاء الثقافي المصري نجح ف المكونات الثقافية المتعددة وصنع منها مزيجاً متماسكاً ، وهذا ما منح الثقافة المصرية خصوصيتها وفرادتها بين ثقافات العالم. وينطلق المؤسسون من هذا المفهوم المنفتح المر للهوية الذي يركز على أن تنمية الهوية المصرية لا يتأتى إلا بتنمية كل أبعادها وجوانبها ومكوناتها (فرعونية , وقبطية , ونوبية , وبدوية ، وحضرية وجميعها داخل المكون الع الإسلامي) .

ويرتبط بقضية الهوية عنصران أساسيان هما:

1- اللغة العربية : يعرب المؤسسون عن قلقهم من تراجع اللغة العربية ، وهى الوعاء ال فيه مكونات الهوية المصرية ، والتي بدونها ينفطر عقدها ، وهو ما يشكل خطراً يتمثل ف إهمال اللغة العربية أو تهيمشها يعني تهيمش التراث المكتوب ، ومن ثم فقدان الذاكرة ال وتحول الإنسان المصري إلى وحدة اقتصادية جسمانية استهلاكية .

وقد انعكس غياب الاهتمام باللغة في طرق التدريس والكتب المدرسية والمنشورات الحك ووسائل الإعلام ؛ وهو الأمر الذي يدفع المؤسسين للأخذ على عاتقهم إعادة الاحترام للغة وتفعيلها كأداة للتواصل بين المواطنين كافة ، والتواصل مع تراثنا وهويتنا التاريخية .

2 - الخصوصية التاريخية والمشارك الإنساني : يدرك المؤسسون أن قضية استيراد نظم الحضارية المعرفية وتعميمها على العالم تحت ستار العولمة والانفتاح على الآخر أصب اهتمام كبير في الآونة الأخيرة. وأنه بفعل الإخفاقات السياسية والتراجعات الحضارية اله صارت الثقافة العربية محل تساؤل عما إذا كانت تصلح لأن تكون ركيزة للنهضة أم لا ؟ وجرى التشكيك في صلاحيتها وفي قدرتها على استيفاء شروط النهضة ، ونعنت بالتقليد

والركود ، وبأنها إحدى مورثات عصور الانحطاط والتخلف . ومن هنا كانت الدعوة إلى وتحويلها إلى مجرد تراث أو فلكلور . وكلها دعوات وأفكار لا تتفق مع الرؤية التي يتبناها المؤسسون ويسعون لترجمتها على أرض الواقع من خلال منظومة متكاملة من السياسات والمشرعات الثقافية.

وإذا كنا نؤيد الانفتاح على الثقافات الأخرى فهذا يعني ألا نقصر اهتمامنا على الثقافة الغد وحدها بزعم أنها الثقافة العالمية الوحيدة ، بل علينا أن نتجه شطر الحضارات الشرقية و المجاورة لنا ونوليها اهتماماً أكبر ، وخاصة أنها ثقافات عريقة وثرية ، وتحتوي رؤية للفن وللإنسان تتفق مع كثير من عناصر رؤيتنا العربية الإسلامية .

الفن والقيمة يؤكد المؤسسون على أن قضايا الفن ليست منعزلة عن قضايا الثقافة الأخرى ؛ فالفن لغا ودعوة للتسامي بالإنسان وتعميق فهمه لنفسه وللكون بأسره . ويدعون إلى ضرورة أن ي متحرراً ومنفتحاً ، ولكن هذا لا يعني أن الفن متجرداً من القيمة تحت شعار " الفن من أ. ، ولا يعني أن الإبداع الفني أمر مطلق لا علاقة له بالمجتمع أو بالقيم الإنسانية أو الأخلا لابد من التوازن بين تشجيع الآداب والفنون والإبداع من ناحية ، والالتزام بقيم المجتمع من ناحية أخرى.

ويرى المؤسسون ضرورة تشجيع الجمعيات الأدبية والثقافية التي هي بمثابة المحضن ال جماعات من الباحثين والمبدعين الشبان ، ويسمح لهم بالاحتكاك مع أجيال الرواد. كما ي المركزية الثقافية التي ركزت كل المؤسسات الثقافية في القاهرة هي إحدى العطل الأساس الثقافة التي تعبر عن هوية الإنسان المصري ، وأنه يجب تنشيط المراكز الثقافية والفنية الأقاليم ومراكزها وقراها وتشجيع المؤلفين والفنانين المحليين على الإبداع ، وتوظيف إ في خدمة جهود التنمية الشاملة لمختلف مجالات الحياة في المجتمع.

خامساً : إدماج الأخلاق في سياسات الإصلاح

يرى المؤسسون أنه لا يمكن فصل الجانب القيمي والأخلاقي عن عملية التنمية. فانهيار الأ الأخلاقية في المجتمع تؤدي إلى الإخلال بقيم العدل والمساواة وتؤدي بالتالي إلى تثبيط ا وسيادة الشعور العام باليأس.

وإذا اختلت القيم يحدث التحلل الاجتماعي وتكون تصرفات وسلوكيات ، وحتى تطلعات مجموعات كبيرة من الأفراد والجماعات والتكوينات المهنية محكومة بمنظومات من القيد والمعايير السلبية - المعلنة وغير المعلنة - مثل:

- الحنث بالعهود والتعاقدات والشهادة الزور .
- الرشوة والمحسوبية والاختلاس والنصب .
- التسبب والإهمال واللامبالاة .

- ضعف الميول نحو المشاركة والمبادرة والاهتمام بالشأن العام .
- غلبة النزعة المادية والاستهلاك الترفي .
- زيادة معدلات الجريمة والعنف .
- ضمور معنى المصلحة العامة لدى قطاعات واسعة من المواطنين.
- انخفاض قدرات المواطنين - وأحياناً رغباتهم - على العمل المنتج النافع .
- اختلال ميزان العدالة (في توزيع الدخل , وفي تطبيق القانون ، وفي توفير فرص العمل القدرة على النفاذ إليها)

- ولأن الفنون والآداب كثيراً ما تعكس أمراض المجتمع فإن انهيار القيم يدفع بها بعيداً عن مقاصدها النبيلة ، ويجعلها تتجه نحو التركيز على التفكير الخرافي ومخاطبة الغرائز . وتؤدي تلك الأمراض الاجتماعية وغيرها ليس فقط إلى اختلال ميزان العدالة وإنما أيضاً فوضى اجتماعية حيث يميل المواطنون إلى اليأس أو إلى السعي للحصول على حقوقهم بطرق أخرى غير مشروعة. ولذلك لو افترضنا جدلاً أننا أفلحنا في إنجاز الإصلاح السيد والاقتصادي والتشريعي على النحو الذي ترجوه القوى والتيارات الوطنية والإسلامية المه بالإصلاح في مصرنا الحبيبة ، مع بقاء الأوضاع على ما هي عليه في الجوانب الأخلاقية ، فإن إمكانية تفعيل برامج الإصلاح في تلك الجوانب ونجاحها في الواقع ستكون قليلة ، فرصتها في تحقيق مقاصدها محدودة للغاية.

إن إدماج الإصلاح الأخلاقي في مختلف المداخل الإصلاحية السياسية والاقتصادية والثقافية والتشكيل المناخ الملائم لتقدمه.

ومهما كانت صعوبة عملية إدماج الأخلاق في مداخل الإصلاح المختلفة عامة ، فإنها ع تستحق ما سيبدل فيها من الجهد والوقت لأنها من وجهة نظر المؤسسين شرط ضروري لنجاح الإصلاح وإدراك مقاصده.

آليات الإصلاح الأخلاقي

تنبغي الإشارة إلى أن مبحث "الأخلاق" محل إجماع أو توافق فكري كبير بين مختلف المدارس الفكرية، وهو مطلب الجميع - أو هكذا يفترض - سواء كانوا من السلطة أو من المعارض مسؤولية القيام به تقع على عاتق الجميع من الأفراد والمؤسسات الأهلية والمدنية والحكومة وتشمل مختلف المستويات من قمة المجتمع وأعلى هرم السلطة والمسؤولية إلى القاعدة من جمهور المواطنين.

ومن المداخل المقترحة لتفعيل الإصلاح الأخلاقي، وربطه في الوقت نفسه بمداخل الإصلاح الأخرى الآتي

1- المدخل التربوي التعليمي: يركز هذا المدخل على الدور الكبير الذي تقوم به مؤسسات والتعليم في بناء العقلية وتوجيه السلوك الفردي والجماعي. ومن خلال هذه المؤسسات المؤسسون إلى غرس منظومة القيم والمبادئ والمعايير التي تحقق الإصلاح الأخلاقي في عقول الناشئة والأجيال الجديدة.

وإذا كانت أغلب البرامج التربوية والثقافية وغيرها من برامج التنشئة الاجتماعية - في والحالي - تفتقر إلى المضمون الأخلاقي المطلوب ؛ فمن الضروري تطوير المناهج الدراسية والأنشطة الترفيحية والتربوية في هذا الاتجاه. وتقع مسؤوليات إنجاز هذه المهمة لتطوير مناهج التربية والتعليم على الهيئات والمراكز التربوية والإعلامية والتعليمية الحكومية والحكومية، كما تقع أيضاً على المفكرين ودعاة الإصلاح وصانعي الرأي وقادة المجتمع ومنظماته وهيئاته .

2- المدخل الثقافي الإعلامي: نظراً لأضعف الخطاب الثقافي الذي تبثه وسائل الإعلام العامة ، والأجنبية - على وجه الخصوص - فيما يتعلق بالمضامين الأخلاقية الإصلاحية بـ السابق شرحه ؛ فإن المطلوب وفقاً لرؤية المؤسسين هو صياغة ونشر خطاب ثقافي إعلاني يركز على تلك المعاني الغائبة ، ويهدف إلى بناء صورة ذهنية صحيحة وواقعية عن القيم والمعايير الأخلاقية الواجب احترامها والالتزام بها. وليس المقصود هنا انتاج برامج ذات تعبوى خطابي ولا مادة فنية تلقى على الناس محاضرات في الأخلاق والقيم، وإنما المقصد رؤية إعلامية متكاملة تضع البعد القيمي في قمة أولوياتها وتبث عبر برامجها الثقافية والمراد دعمها وتكريسها.

3- مدخل تجديد الخطاب الديني : يرى المؤسسون أن الخطاب الديني السائد في مصر ما طويلة يحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى إصلاح أساليبه ، وتجديد مضامينه وتنحية المصداقية والسلبية واللغة الاعتذارية والمعاني الانعزالية التي يحتويها ؛ وذلك بهدف استيعاب متغير ، وتفعل دور الخطاب الديني في مواجهة المشكلات التي يعاني منها المجتمع ، وبخاصة الشباب ، كما أن هذا التجديد يجب أن ينعكس بشكل إيجابي على مكانة المؤسسة الدينية (الكنيسة) ودورها في جهود التنمية والإصلاح الاجتماعي العام . وهذا التنبؤ من قبل المؤسسين ليس جديداً ولا مرتبطاً بدعوات حديثة قادمة من الخارج ، ولكنها دعوة قديمة تبناها المصلحون والمفكرون قديماً وحديثاً ؛ لأنه واجب ديني ووطني لإدراك الواقع والذمه معه وتطويره بما يخدم مصالح الأمة ولا يصطدم بغير مبرر مع العالم .

وفي هذا السياق يصبح تطوير الأزهر مسألة بالغة الأهمية. ويدعو المؤسسون إلى استقالة مؤسسة الأزهر مالياً وإدارياً عن بيروقراطية الدولة ، مع السعي الحثيث لإصلاحه وتدريبه في تقديم الفكر المعتدل؛ بما يكفل قيامه بالمهام المنوطة به في الدعوة والإرشاد والتعليم ، وإقليمياً وعالمياً ، ومن ثم دعم مكانة مصر إقليمياً وعالمياً.

4- القدوة والشفافية : يرى المؤسسون أن المبادئ والقيم والمعايير الأخلاقية مهما كان نبوغها تظل قليلة التأثير في الواقع ما لم تتجسد قدوات حسنة يقتدي بها جموع المواطنين كل مستوى من المستويات ، على أن يجري دعم هذا التوجيه بمجموعة من الإجراءات اللامثلة مثل إعلان الذمة المالية ، ومصادر الدخل قبل تولي الوظائف العامة أو الولايات النيابية (وبعدها،....) وغيرها من الإجراءات التي تبرهن على صدقية هذه القدوات الحسنة ومن المقترنين بها في مختلف مواقع المسؤولية .

سادساً: السياسة الخارجية

تتبع رؤية مؤسسي الحزب في مجال السياسة الخارجية والعلاقات الدولية من أصل قيمي جهة، ومن إدراك واع بحقائق الواقع الدولي من ناحية أخرى. ويؤمن المؤسسون بأن العلاقات الدولية، شأنها شأن كل العلاقات البشرية تقوم على مبادئ عامة، بغض النظر عن حكماء على تلك المبادئ المتبعة. ومن هنا فإن للحزب مبادئه التي تحكم رؤيته في العلاقات الدولية كالتالي.

1- العدل:

وهو قيمة إسلامية وإنسانية عليا ونعني بها، في مجال العلاقات الدولية، أن تُبنى العهود والاتفاقات الدولية على أساس كفالة العدالة للأطراف المختلفة، وعدم الجور على طرف

وثمة علاقة وثيقة بين إقرار العدل ، ووجود السلام لأن غياب العدل يخلق الصراع ولا ي
للسلام أن يدوم إلا إذا كان عادلاً .

2- الحرية :

ويعنى مبدأ الحرية فى مجالات العلاقات الدولية مايلى:
أ - الانفتاح على العالم شرقه وغربه، شماله وجنوبه، والتفاعل معه والاستفادة من خبراته
وهو تفاعل مبنى على الثقة بالذات الحضارية والإيمان بأن لدينا أيضا مانسهم به فى عال
ب - بطلان الأوضاع التي تنشأ نتيجة للفسر والإكراه ؛ حتى لو تكرست عبر اتفاقيات أو
أو بحكم الأمر الواقع ، فهذه كلها تتنافى مع قيمة الحرية ، ولا بد لسياستنا الخارجية أن ت
لتصحيح الأوضاع بما يتفق مع هذه القيمة الإنسانية العليا .

3- احترام العهود والمواثيق:

ويؤكد المؤسسون بقوة وبوضوح على أن احترام العهود والمواثيق" يعد عاملاً أساسياً و
فى عملية التفاعل المنتظم" فى العلاقات الدولية. وهو لا يقتصر فقط على الجوانب الشكا
القانونية ، وإنما يمتد ليصبح أداة من أدوات ترسيخ مبادئ التعاون والتعايش، وعاملاً أس
لترسيخ ثقافة السلام لأن الإخلال بالتعهدات ونقض المواثيق هو أحد الأسباب التي تؤدي
النزاعات واندلاع الحروب.

4- الاحتراف بالتعددية واحترام الخصوصية الثقافية

يؤمن المؤسسون "بالتعددية" الحضارية، والثقافية والسياسية والدينية ؛ ذلك لأن التنوع
والاختلاف من سنة الحياة الاجتماعية ، ومن ثم لا يجوز السعى إلى طمس الاختلافات و
فى قالب واحد لأنه مخالف للطبيعة البشرية من ناحية ولأنه لا يأتي إلا عن طريق الجبر
ومن هنا أيضا، يدعو الحزب لحماية الخصوصية الحضارية والثقافية واحترامها.

5- التعاون والاعتماد المتبادل

ويرى مؤسسو الحزب أن "التعاون" المبني على تبادل المنافع ورعاية المصالح المشترك
إطار من السعي الدائب إلى تحقيق الخير الإنساني العام، هو الأساس المنشود للعلاقات ا

ويدرك المؤسسون أن العلاقات الدولية فى واقعها تبتعد كثيرا عن تلك المبادئ والقيم التي
التعاون والسلام والحرية لجميع الأمم والشعوب. ومن ثم، فإن التحدى الحقيقى هو التفاه
فى الساحة الدولية بواقعية ومن منطلق قيمى فى أن معا. ومن هنا، يفرق المؤسسون بين
والانضمام. فالواقعية تقتضى الكفاح من أجل حماية المصالح العليا للوطن فى ظل الظروف
أيا كانت طبيعتها وبغض النظر عن الموقف منها. إلا أن تلك الواقعية لا تعنى بالضرورة
الاستسلام للواقع الدولى بكل آفاته. فالواقعية التي تسعى لتعظيم المنفعة الوطنية تعنى أيض

روح المبادرة والتفكير فى السبل التى من خلالها يمكن العمل مع دول وشعوب أخرى م
تغيير واقع دولى ظالم يضر بها كما يضر بنا. فلايجوز المصادرة على حق الشعوب فى
بواقع أفضل.

الأمن القومى المصرى

ومن خلال تلك الرؤية والمبادئ العامة، يرى المؤسسون العالم باعتباره يحمل لمصر ش
الدول الأخرى منظومة مركبة من الفرص والتحديات.

ولايمكن لمصر أن تضع يدها على الفرص التى تخدم مصالحها أو ترصد التحديات التى
إلا من خلال رؤية واضحة مستمدة من السؤال الرئيسى المتعلق بهويتنا ومشروعنا الوطنى
كان برنامج الحزب ينبع من المشروع الحضارى الإسلامى الذى يعتقد المؤسسون أنه قا
نهضة مصر، فإننا نرصد الواقع الدولى المتغير حولنا فنجد أن العالم قد صار إزاء عود
للاستعمار بأشكال مختلفة. فإلى جانب الاستعمار الاستيطانى على حدود مصر الشرقية،
الاحتلال بصورته التقليدية المباشرة ليسيطر على أكثر من بلد عربى وإسلامى. ولكن إلى
هذه الأشكال الصريحة، توجد أشكال أخرى منها هيمنة القوى الأجنبية على صناعة القر
السياسى، ومنها الهيمنة الاقتصادية بأشكالها المختلفة فضلا عن الاستعمار الثقافى.

ومن هنا يتبنى المؤسسون تعريفا للأمن القومى المصرى يتضمن العمل على حماية مص
ما يهدد استقلالها سياسيا أو اقتصاديا أو عسكريا.

ومن المهم التفرقة بين مايمثل تهديدا للأمن القومى ومايشكل تحديا ينبغى الاستعداد لموا.
فضلا عن إدراك أن سبل مواجهة التهديدات ليست كلها واحدة. ففى حين تتطلب بعض ت
الأمن القومى تعبئة شاملة للمجتمع، يتعين فى حالات أخرى اتخاذ خطوات متعددة فى إد
طويلة الأجل. أما التحديات فهى قد تكون بمثابة عقبة فى وجه مصلحة مصرية ينبغى إز
قد تمثل فرصا ينبغى بذل جهود حثيثة لاقتناصها.

وتأتى قضيتنا العلاقة مع السودان ودول حوض النيل والقضية الفلسطينية على قمة أولويا
القومى المصرى على الإطلاق.

فإلى جانب علاقات الأخوة العميقة التى تربط الشعبين برباط وثيق، فإن السودان يمثل الك
الاستراتيجى لمصر. ويؤمن المؤسسون أن السياسة المصرية تجاه السودان فى حاجة إلى
نظر شاملة تحقق التوازن الدقيق بين حماية الأمن القومى المصرى من ناحية وبين احتر
المصالح العليا لشعب السودان من ناحية أخرى. فرغم أن السودان هو قضية الأمن القوه
لمصر من وجهة نظرنا إلا أن هذا لايعنى أن تعطى مصر لنفسها الحق فى أن تعرف اله
العليا للسودان نيابة عن شعبه. والأمن القومى المصرى لا يتحقق إلا من خلال ثقة شعب
فى احترام مصر لإرادته المستقلة. وبناء على الاحترام والثقة المتبادلة، يمكن لمصر من
علاقات مصرية متوازنة بكافة الفرقاء السودانىين أن تلعب دورا مؤثرا يحمى مصالحها
ويسهم فى الوقت ذاته فى دعم المصالح العليا لشعب السودان. وينبغى فى هذا الإطار الت
أن مقتضيات الأمن القومى المصرى تفرض التعامل مع أى نظام حكم فى السودان أيا ك
طبيعته أو طريقة وصوله للحكم، لكن هذا التعامل لايشمل بالضرورة الإقرار بتجاوزاته
فى حق قوى وأطراف سودانية أو مساعدته على مثل تلك الممارسات. فمصر لاتملك رف
الانحياز لأحد أطراف الصراع الداخلى فى السودان بالضبط مثلما لاتملك رفاهية الوقوف

الحياد إزاء مايدبر للسودان من أطراف وقوى دولية.
أما العلاقة بدول حوض النيل فيتحتّم أن تحتل أولوية قصوى لدى صانع القرار المصري تتعلق بشريان الحياة الرئيسي لمصر، أى نهر النيل فضلا عن الروابط الحضارية والتجا والدينية التي تربط مصر بهذه الدول، وهي علاقة لا ينبغي أن تقتصر فقط على التوصل عادل بشأن المياه والصرف، وإنما تشمل أيضا البحث فى المشروعات المشتركة التى ته على كل دول وادى النيل كالمشروعات الزراعية والكهربائية فضلا عن مشروعات تنمية الحيوانية والسمكية.

وبالقدر نفسه من الأهمية، تعتبر القضية الفلسطينية قضية محورية فى رؤيتنا للأمن القوي المصري. لأن حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه المشروعة معناه استمرار انتهاك الف الدولي والإنسانى على حدود مصر الشرقية، الأمر الذى يمثل تهديدا صريحا للأمن القوي المصري. ويؤكد المؤسسون تأييدهم الكامل لحق الشعب الفلسطيني فى تقرير مصيره وإ دولته المستقلة وعاصمتها القدس، وحق اللاجئين الفلسطينيين فى العودة لديارهم. كما يؤ المؤسسون على حق الشعب الفلسطيني فى مقاومة الاحتلال بكل الوسائل المشروعة، بم القوة المسلحة التى يعتبرها الحزب مقاومة مشروعة نصت عليها المواثيق والمقررات و الدولية كحق ثابت لأي شعب فى مواجهة الاحتلال.

ولكن فوق كل هذا وربما قبله فإن الوضع الحالى لسيناء يمثل خطرا حقيقيا يهدد الأمن ال المصري. فقد مر أكثر من ربع قرن على تحرير تلك الأرض العريضة على كل مصرى يذكر فى تنميتها وتعميرها رغم أن أفضل وسيلة لحماية أراضيها الشرقية من إعادة احتلا الاعتداء عليها هو تعميرها. فتركها بلا بشر ولا تنمية هو دعوة لكل طامع فيها وهو و يجعلها لقمة سائغة لمن يخطط للاستيلاء عليها ونهبها.
وليس سرا أن إسرائيل لها مطامع متجددة فى أرض سيناء الأمر الذى يتحتّم معه إعطاء القصوى لتعميرها وتنميتها. وليكن ذلك هو المشروع الوطنى لمصر فى العقد القادم.

السياسة الخارجية المصرية:

وفضلا عن هاتين القضيتين، يتعين على صانع القرار المصري العمل على تعميق العلا المصرية العربية لا فقط فى الجوانب العسكرية والسياسية والاقتصادية وإنما ضرورة الا بالتفاعل الثقافى والشعبى أيضا. فمن أهم مآفدته مصر فى كبوتها الأخيرة هو ما يطلق الناعمة" أو "القوة الرخوة" أى نفوذها المعنوى والثقافى. ومن هنا يؤمن المؤسسون بأن المصري فى الثقافة والفنون والآداب من شأنه أن يسهم فى استعادة مصر لهذا النفوذ وه يساعد بالضرورة على تدعيم قدرتها على لعب دور عربى وإقليمى مؤثر.

وبناء على التعريف السابق ذكره للأمن القومى المصري، يتحدد موقف الحزب من القض المختلفة بل ومن دول العالم على اختلافها. فالحزب لا يتخذ موقفا موحدا من دول الغرب من دول الشرق، فهى علاقات تبنى مع كل دولة على حدة بناء على المصالح العليا المص ناحية وبناء على مدى احترام تلك الدولة لاستقلالية مصر ومصالحها من ناحية أخرى، إطار علاقة تقوم على تبادل المصالح ولا تتعارض مع المبادئ العامة السابق ذكرها فى الجزء، وعلى رأسها احترام المواثيق والمعاهدات الدولية التى وقعت عليها مصر. ويعن باستثناء الدول الغاصبة المعتدية لا يوجد خصومة دائمة ولا تحالف دائم فهى مسألة تحدده

الأمن القومي المصرى والمصالح العليا كما يراها شعب مصر وحكومته المنتخبة انتخاباً ومن أجل أن يتم بناء مثل تلك العلاقات التى يسودها الاحترام المتبادل للمصالح العليا، فى حاجة ماسة إلى استعادة مكانتها الإقليمية والدولية. وهو ما لا يتأتى دون استعادة المجتد المصرى ذاته لعافيته عبر نهضة اقتصادية شاملة وتحول ديمقراطى حقيقى. فالنهضة الذى مفتاح النفوذ الإقليمى والدولى وهى التى تفرض على الآخرين دولا ومنظمات احترام ما العليا.

وفى إطار هذه الرؤية، ينظر المؤسسون بعين الاعتبار إلى التحولات الكبرى فى النظام ومايفرضه ذلك على مصر من تحديات ومايتيحها من فرص. فعلى المستوى الدولى، صد انحسار الامبراطورية الأمريكية واضحا بالقدر الذى يشير إلى أن مرحلة القطب الواحد انتقالية سوف تليها على الأرجح مرحلة جديدة من مراحل تعدد الأقطاب، لا تملك فيها حدة أى من القوى الصاعدة كل المفردات التى تجعلها منافسا كاملا للولايات المتحدة الأمريكية فروسيا مرشحة للعب دور سياسى أكبر بينما تمثل الصين والاتحاد الأوروبى التحدى الاقفا الأكبر للولايات المتحدة. وعلى المستوى الإقليمى، من المهم لمصر أن تأخذ فى اعتباره كل من تركيا وإيران وانهيار العراق وما لذلك من تداعيات على التوازن الإقليمى.

ويستدعى كل ذلك اهتماما مصرىا مناسباً واستعدادا لما يفرضه ذلك من تحديات ومايتيح فرص. فعلى سبيل المثال، من المهم إخضاع العلاقات المصرية الأمريكية لإعادة نظر ث بمصر. فالعلاقة بين البلدين علاقة مهمة ينبغى ترميتها. ولكن العلاقة بقوة عظمى ذات ط امبراطورى يستلزم وعياً بأهمية بناء تلك العلاقة على أسس تضمن لمصر الحفاظ على قرارها الذى هو فى الواقع المفتاح لعلاقة قوية بالولايات المتحدة وليس العكس. فمصر ذ أهميتها تاريخياً بالنسبة للقوى العظمى عموماً من أنها قوة إقليمية ذات علاقات متشعبة و بمحيطها الإقليمى الأمر الذى يجعل بناء علاقات معها مفيد لتلك القوى. ومن ثم فإن اتخا المواقف الأمريكية نفسها إزاء مختلف القوى والأطراف الإقليمية يقلل من قيمتها لدى أمر العكس ويضعف من قدرتها على المناورة مع الطرف الأمريكى ويجعلها بلا أوراق حيز لتحقيق مصلحة مصرية تعارضها أمريكياً.

وفى ظل هذه التحولات الدولية والإقليمية، يرى المؤسسون أن هناك عشرات الفرص اله التعاون المشترك ليس فقط مع دول الجوار المباشر وإنما مع دول الجنوب عموماً. فمن المعقول أن يظل الاهتمام المصرى مسلطاً على دول الغرب وحده، إذ أن فرص التعاون آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا الجنوبية ذات أهمية قصوى ليس فقط اقتصادياً و لاستعادة مصر لنفوذها. فنقل مصر نبع تاريخياً من أنها قوة ذات نفوذ إقليمى قوى وعلا متشعبة ومعقدة ليس فقط مع جوارها الإقليمى وإنما مع الدول النامية عموماً.

تصميم وتطوير: محمد نيل

الصفحة الأولى | برنامج الحزب | لائحة الحزب | عضوية الحزب | ارسلنا
جميع حقوق النشر محفوظة لموقع حزب الوسط الجديد (تحت التأسيس) 2007